العارضي يوجه سؤالاً إلى وزير النفط

وجه النائب مساعد العارضي سؤالاً برلمانياً إلى وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس.

وطلب في السؤال إفادته وتزويده بالآتي:

ما أسماء الشركات الكويتية المحلية المعتمدة من مؤسسة البترول الكويتية التي تعاقدت معها الشركة العالمية كمقاول رئيس (تحالف شركة إيطالية وشركة هندية) المتعاقدة مع الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (KIPIC) لتنفيذ الحزمة الرابعة لمصافة الزور، وهل حصلت الشركات المحلية (مقاولو الباطن) على جميع مستحقاتها المالية (الدفعات الشهرية) من الشركة العالمية (المقاول الرئيس)؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك، وهل التزمت (KIPIC) بالشروط التعاقدية التي تلزمها بالحصول على مخالصات من مقاولي الباطن بالمشروع (الشركات المحلية) قبل صرف أي دفعة للشركة العالمية (المقاول الرئيس)، وما مدى تأثر المشروع بالتأخر في إنجازه بشكل عام؟ وما تبعاته على المال العام من فرض رسوم تأخير أو أوامر تغييرية، وهل يؤثر التأخر في إنجاز المشروع على البرنامج الزمني له.

الغانم بحث مع نظيره التركي تعزيز العلاقات الثنائية

مرزوق الغانم ونظيره التركي

عقد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس، جلسة مباحثات رسمية مع رئيس مجلس الأمة التركي مصطفى شنتوب والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته الرسمية إلى البلاد.

وتناولت المباحثات سبل تعزيز وتطوير علاقات التعاون والشراكة بين البلدين الصديقين في المجالات كافة لاسيما في شقها البرلماني، وأهمية توحيد وتنسيق المواقف بين البرلمانين تجاه العديد من الملفات والقضايا الإسلامية في المحافل البرلمانية القارية والدولية.

كما تطرقت المباحثات إلى آخر تطورات ومستجدات الأوضاع على المستويين الإقليمي والدولي.

وحضر المباحثات نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي، وأمين سر المجلس رئيس بعثة الشرف المرافقة النائب فرز الديحاني، والنواب سعد الخنفور وأحمد الحمد وخالد عايد العنزي والدكتور هشام الصالح والدكتور حمود مبرك العازمي وسلمان الحليلة، وسفيرة الجمهورية التركية لدى دولة الكويت عائشة كويتاك، والأمين العام لمجلس الأمة عادل اللوغاني.

وعقب المباحثات أقام الرئيس الغانم مأدبة غداء على شرف الضيف الزائر والوفد المرافق له حضرها عدد من النواب.

يذكر أن رئيس مجلس الأمة التركي وصل والوفد المرافق له إلى البلاد مساء أمس الأول في زيارة رسمية تستغرق يومين.

القطان يقترح تأسيس شركة ثانية للمشروعات السياحية بهدف تحقيق المنافسة ومنع الاحتكار

رياض عواد

تقدم النائب د. علي القطان باقتراح بقانون في شأن الترخيص بتأسيس شركة ثانية مساهمة كويتية للمشروعات السياحية والترفيهية، لمنع الاحتكار ومنح المنافسة لتطوير صناعة السياحة والترفيه.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون كما يلي:

(مادة أولى)

تقوم الحكومة بتأسيس شركة مساهمة كويتية أو أكثر غرضها إقامة مشاريع سياحية وترفيهية لجذب السياحة الداخلية والخارجية على أن تخصص أسهمها كالتالي:

1 – نسبة لا تقل عن (6 %) ستة بالمائة ولا تزيد على (24 %) أربعة وعشرين بالمائة للجهات الحكومية والجهات العامة التابعة لها.

2 – نسبة (50 %) خمسين بالمائة تطرح للاكتتاب العام للكويتيين وتخصص لكل منهم بعدد ما أكتتب به، فإن تجاوز عدد الأسهم المكتتب بها عدد الأسهم المطروحة خصصت جميع الأسهم المطروحة بالتساوي بين جميع المكتتبين، أما إذا لم يغط الاكتتاب كامل الأسهم المطروحة، فيطرح للبيع ما لم يكتتب به من الأسهم في مزايدة علنية عامة وفقاً لأحكام البند (3) من هذه المادة.

ويجوز للمتقاعدين والمستحقين عنهم – الراغبين بالاكتتاب – أن يطلبوا من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الاكتتاب عنهم، مع استيفاء قيمة الأسهم المكتتب فيها لحسابهم من المعاش التقاعدي.

3 – نسبة لا تقل عن (26 %) ستة وعشرين بالمائة تطرح للبيع في مزايدة علنية عامة تشترك فيها شركات المساهمة الدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وتضع الجهة الحكومية المكلفة بالتأسيس شروط وضوابط المزايدة، على أن تؤول الزيادة في سعر السهم المباع بالمزايدة على سعر السهم في الاكتتاب إلى الاحتياطي العام للدولة.

(مادة ثاني)

تلتزم الحكومة بتأسيس الشركة المشار إليها في المادة السابقة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

(مادة ثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كلٌ فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:

لما كان من الضروري أن تتم إعادة إحياء مشروعات السياحة والترفيه على أعلى مستوى لجذب السياح والزائرين كنوع من أنواع الأنشطة الاقتصادية المهمة والمؤثرة بصورة مباشرة على المواطن الكويتي خصوصا في ظل وجود شركة وحيدة تتعامل بهذا النشاط، وقد أخفقت في تحقيق صناعة السياحة والترفيه ولم تقدم منذ سنين أي تطور في هذا المجال الحيوي، لذا كان على الحكومة العمل على خلق نوع من المنافسة المشروعة ومنع الاحتكار، وذلك بإنشاء شركة مساهمة ثانية تعمل على تنظيم هذا النشاط والارتقاء بمستوى السياحة والترفيه تؤمن تطلعات الشعب والسياح والزائرين للكويت وقدراً من الاستمتاع والترفيه والتسلية وتكون بيئة جاذبة للراغبين في قضاء عطلتهم أو إجازاتهم وأوقات راحتهم

علي القطان

في ربوع الوطن، ولو نظرنا سريعاً لدول مجلس التعاون الخليجي فإننا نجد أنها سبقتنا بمراحل عديدة بتوفير أفضل وأرقى وأعلى مستويات الترفيه والجذب السياحي من خلال إنشاء مراكز راحة واستجمام ومراكز ألعاب للأطفال والشباب قل نظيرها في تقنية الإنشاء والبناء والجمال والتقنيات الفنية، بينما تراجعت الكويت في هذا المضمار بعد أن كانت درة الخليج رغم توافر الإمكانات وتوافر المساحات الأرضية والبحرية التي يمكن استغلالها لتكون منتجعات ومقصدا سياحيا وترفيهيا، يدر على الدولة والقطاع الخاص دخلا إضافيا ولا يكلف الدولة أي مخاطر مالية تؤثر على الميزانية العامة ومقدراتها بل على العكس سوف تكون مقدرات هذه الشركة من الاكتتاب فيها واستفادة للمواطنين في إشراكهم بهذا القطاع الحيوي من خلال شراء أسهمها واستفادة القطاع الخاص بشكل كبير مع إشراك المستثمر الأجنبي بما لديهم من خبرات وتقنيات في هذه المجالات السياحية والترفيهية، لذا، جاء هذا القانون والذي ينص في مادته الأولى على قيام الحكومة بتكليف إحدى جهاتها ومؤسساتها للقيام بتأسيس شركة مساهمة أو أكثر تعمل في هذا النشاط السياحي والترفيهي.

وأضافت المادة الأولى من هذا القانون بتخصيص نسبة لا تقل عن (6 %) ولا تزيد على (24 %) من أسهمها للجهات الحكومية المختصة باستثمار الأموال وشركاتها التابعة، وذلك حرصاً على توجيه مدخرات تلك الجهات للاستثمار المحلي رغبة في توطين الأموال وبقاء المدخرات بالكويت.

كما أوردت المادة طرح نسبة (50 %) من أسهم الشركة للاكتتاب العام وذلك من أجل توسيع نطاق الملكية وزيادة مصادر الدخل للمواطنين الكويتيين.

وأكدت المادة ذاتها إتاحة الفرصة للمتقاعدين أصحاب المعاشات للاكتتاب في أسهم هذه الشركة إذا رغبوا في ذلك، وأن تقوم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالسداد مقابل مساهماتهم واسترداد قيمة تلك المبالغ على أقساط تستقطع من المعاشات التقاعدية لمن يرغب في المساهمة.

كما حددت المادة نفسها نسبة لا تقل عن (26 %) من أسهم الشركة تطرح في مزايدة علنية عامة تشترك فيها الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وتضح الجهة المكلفة بالتأسيس قواعد وضوابط وشروط إجراء المزايدة العلنية العامة.

وفي المادة الثانية من هذا القانون فقد حددت مدة ستة شهور للجهة المكلفة بالتأسيس لإنجاز تأسيس الشركة خلال تلك المدة.

الحميدي لـ وزير التربية : هل تم إبرام اتفاق بين البنك الدولي ووزارة التربية وما فائدتها وكم تكلفتها ؟

أعلن النائب بدر الحميدي عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية د. علي المضف، عن برنامج التعاون مع البنك الدولي لمشاريع المرحلة الثانية من الخطة التنموية المتعلقة بوزارة التربية.

ونص السؤال على ما يلي:

تناولت وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي بعض المعلومات حول «البرنامج المتكامل لتطوير التعليم» ويُعد المشروع ثمرة اتفاقية مع البنك الدولي بقيمة (10.6) ملايين دينار ينفذ على مدى (5) سنوات، وأن اللجنة المختصة لم تجتمع منذ (8) أشهر وسط أنباء عن وقف المشروع، وأنه عُرض على مجلس الوزراء أكثر من مرة ونُفذ مقابل دفعات مالية سنوية بـ (2.12) مليون دينار، ومن أسباب تعثر المشروع إنهاء خدمات المنسق العام بين الوزارة والبنك بعد ثلاث سنوات من العمل به وإنفاق (8.48) ملايين دولار دينار من ميزانيته المرصودة.

وحيث رصدت ميزانية بقيمة (47) مليون دولار لبرنامج التعاون مع البنك الدولي لمشاريع المرحلة الثانية من الخطة التنموية المتعلقة بوزارة التربية والمركز الوطني لتطوير التعليم والمشاريع ستنفذ على مدى خمس سنوات.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل أبرم عقد بين البنك الدولي ووزارة التربية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فهل كان الاتفاق برعاية وزارة الخارجية وإشراف وزارة المالية والجهاز المركزي للمناقصات العامة؟

2 – ما المبلغ المتفق عليه نظير تلك الاستشارات والدراسات من البنك الدولي؟

3 – الغرض من الاتفاقية ومدتها والتكلفة المالية المتفق عليها والعمل الذي أنجز والذي لم يُنجز.

4 – هل كانت المشاركة الدولية بواسطة البنك الدولي وتحمله مصاريف المهام والسفرات والمؤتمرات؟ يرجى تزويدي بأسماء المشتركين وصفاتهم، وعدد السفرات الخارجية وأسماء البلدان التي عقدت فيها تلك المؤتمرات.

5 – صورة ضوئية من الدراسات التي قدمها المختصون في إدارة تطوير المناهج وجودة التعليم، وهل طُبقت هذه الدراسات في الواقع العملي؟

6 – هل تضمنت الاتفاقية أي شروط جزائية أو غرامات مالية تطبق على البنك الدولي في حال تأخيره في تنفيذ

بدر الحميدي

الالتزامات التعاقدية بما يحفظ حقوق الوزارة والمال العالم؟

7 – هل تضمنت الاتفاقية جدول زيارات خبراء البنك الدولي المتفق عليه من حيث مواعيد الزيارة ومدة الإقامة والمصاريف؟

8 – هل صرفت مستحقات البنك الدولي دون بيان أوجه الصرف وإرفاق المستندات المؤيدة لها؟

9 – ما قيمة المصروفات الإجمالي لترجمة الدراسات المقدمة من البنك الدولي؟ مع بيان سبب عدم الاستعانة بمترجمي الوزارة وأصحاب الاختصاص.

10 – ما الأسس المتبعة في احتساب قيمة رواتب موظفي وخبراء البنك الدولي الزائرين وتكاليف الإقامة والسفر المصروفة ضمن الدفعات المسددة؟

11 – هل صُرفت رواتب ومخصصات إقامة لخبراء البنك الدولي على الرغم من عدم ورود أسمائهم ضمن جدول الزيارات الفعلية؟

12 – ما سبب استعانة وزارة التربية بخبراء آخرين وتكليفهم بأعمال متابعة الصيانة الأدبية والتأليف في مجال اللغة العربية ضمن مشروع تطوير المناهج المدرسية والمكلف بها البنك الدولي بناء على اتفاقية مبرمة؟

13 – بيان التقارير الفنية من القطاعات المختصة في شأن إنجاز الأعمال الخاصة بالدفعات المصروفة على مواضيع الاتفاقية لكل دفعة على حدة حتى تاريخ ورود هذا السؤال:

دراسة تطوير المناهج الدراسية.

ودراسة جودة بيئة التعليم.

ودراسة السياسة التعليمية والدعم التنفيذي.

والمسألة وفاعلية النظام.

و دراسة تطوير القيادة المدرسية.

الخليفة: إجابات وزير المالية بشأن صفقة شراء برج «الراية 2» منقوصة.. وسأوجه حزمة جديدة من الأسئلة

طالب النائب مرزوق الخليفة بإلغاء صفقة شراء شركة وفرة التابعة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية، برج (الراية 2) المملوك لشركة الصالحية، واصفاً إياها بالصفقة «المشبوهة».

وأعلن الخليفة في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة عن عزمه التوجه بحزمة جديدة من الأسئلة البرلمانية إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة حول تلك الصفقة.

وقال الخليفة: «وكأن وزراء حكومة صباح الخالد استمرأوا استباحة المال العام فبعد قضية القسائم الصناعية التي كشفها النائب أسامة الشاهين تأتيني الآن إجابة من وزير المالية فيما يخص شركة وفرة التابعة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية برج الراية 2 مبتورة ومنقوصة وتم إخفاء الكثير من المعلومات.

وأعلن أنه سيوجه سؤالاً آخر لوزير المالية للوقوف على

مرزوق الخليفة

حقيقة هذه الصفقة، معتبرا أنها صفقة لتنفيع التجار على حساب المتقاعدين الكويتيين.

وبين أن الحكومة من جانب تنفع التجار ومن جانب آخر ترفض أي شيء يتعلق بإسقاط الديون عن الشعب الكويتي الذي يئن تحت وطأة الديون.

وقال «بالأمس القريب أحد البنوك شارف على الإفلاس وأنقذته الحكومة واليوم حكومة صباح الخالد تعيد نفس السيناريو بشراء برج الراية 2».

وأوضح أن شركة الصالحية التي تملك برج الراية 2 تقوم ببناء برج العاصمة وهو مجاور لبرج الراية 2 وهذا سيؤثر على القيمة السوقية للأخير.

وأكد أن على وزير المالية أن يقوم بعد الانتهاء من تأجير برج العاصمة بعمل تقييم للقيمة السوقية لبرج الراية 2 وهل ستتأثر ببرج العاصمة أم لا؟.

وأضاف أن الأموال العامة وخصوصا أموال المتقاعدين لها حرمة وسيتم الدفاع عنها، مشدداً على ضرورة إلغاء هذه الصفقة وإلا سيكون له موقف مع وزير المالية.

ورأى الخليفة أن هناك شبهة تعدي على الأموال العامة في مشروع برج العاصمة، مؤكداً أنه سوف يدقق عن هذه المعلومات إلى أن يصل إلى الحقيقة

العرو يطالب بأسماء الشركات التي تمتلك الدولة رأسمالها بالكامل أو تلك التي يكون للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية الأخرى نصيب في رأسمالها لا يقل عن «25 %»

وجه النائب مبارك العرو سؤالاً برلمانياً إلى وزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان.

وطلب في السؤال إفادته وتزويده بالآتي:

1 – كشف بأسماء الشركات التي تمتلك الدولة رأسمالها بالكامل أو تلك التي يكون للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية الأخرى نصيب في رأسمالها لا يقل عن (25 %).

2 – كشف بعقود التوريد والشراء والالتزام والأشغال العامة أو أي عقود أخرى من أي نوع التي رست أو منحت بالأمر المباشر على تلك الشركات خلال السنوات الخمس الماضية.

3 – صورة ضوئية من عقود تأسيس تلك الشركات، وكشف بأسماء الشركاء الحاليين فيها.

4 – كشف بالعقود التي اتفق عليها وتلك التي تعثر إتمامها، وأسباب ذلك مع بيان ما اتخذته وزارة التجارة

مبارك العرو

والصناعة من إجراءات حيال ذلك.

5 – هل تضمنت هذه العقود عمولات قدمت لأفراد أو جهات محلية أو أجنبية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فرجي تزويدي بقيمة تلك العمولات، وكشف بأسماء الأشخاص الذين مُنحت إليهم

الساير يسأل عن عدد مجالس إدارات الجمعيات التعاونية المنحلة بقرارات من الشؤون

وجه النائب مهند الساير سؤالا برلمانيا إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د.مشعان العتيبي، عن عدد مجالس إدارات الجمعيات التعاونية التي حُلت بقرارات من وزارة الشؤون وصدرت أحكام باتة ونهائية بإلغاء تلك القرارات.

ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كشف بعدد مجالس إدارات الجمعيات التعاونية التي حُلت بقرارات من وزارة الشؤون الاجتماعية وصدرت أحكام باتة ونهائية بإلغاء تلك القرارات مشفوعا بها أسماء الجمعيات التعاونية وسنة إصدار قرار الحل قرين كل اسم.

2 – هل رفعت دعاوى تعويض أدبي أو مادي ضد الوزارة بسبب سوء استعمال السلطة أو الإضرار

مهند الساير

بسمعة مجلس إدارة صدر حكم قضائي بإلغاء قرار حله؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بكشف بأسماء رافعي تلك الدعاوى.

3 – ما الأسباب القانونية والإداري والمالية التي استند إليها قرار حل مجلس إدارة جمعية الجابرية التعاونية؟

4 – كيف ستتعاملون مع الوضع القانونية لعضوية أعضاء مجلس إدارة جمعية الجابرية التعاونية بعد مرور سنة كاملة على قرار الحل وصدور حكم قضائي بإلغاء ذلك القرار؟

5 – ما الإجراءات والقرارات المتخذة من الوزارة تجاه المسؤول عن إصدار قرارات الحل والتي أُلغيت بحكم قضائي؟ مع تزويدي بصورة ضوئية عن المستندات الدالة –إن وجدت–.

6 – هل اتخذت الوزارة إجراء مثل تشكيل لجان أو غيرها لفحص ومراقبة قرارات حل مجالس إدارات بعض الجمعيات التعاونية لكثرة صدور أحكام قضائية بإلغاء تلك القرارات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجي تزويدي بصورة ضوئية عن المستندات ذات الصلة

الشاهين يقترح إطلاق اسم الأديب الراحل علي السبتي على إحدى المؤسسات الثقافية أو التعليمية

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقدمه باقتراح برغبة بإطلاق اسم الأديب الراحل علي السبتي على إحدى المؤسسات الثقافية أو التعليمية بدولة الكويت، قال في مقدمته:

فقدت الكويت أحد الشعراء البارزين، المرحوم بإذن الله تعالى «علي حسين السبتي»، الذي أفنى حياته في خدمة الكويت، حيث ساهم رحمه الله بعطائه الشعري منذ بدايات الحركة الشعرية الحديثة في الكويت، وكان له العديد من الكتب قصصاً ومقالات أدبية واجتماعية والتي كانت تنشر في الدوريات الكويتية والعربية، ومن دواوينه الشعرية (بيت من نجوم الصيف، أشعار في الهواء الطلق، وعادت الأشعار).

وكان رحمه الله يمتاز بالسلاسة والوضوح في أسلوبه وكانت اختياراته للمفردات تدل على قدرته ومعرفته بأسرار التراكيب اللغوية، وكانت تسجل معظم قصائده المشكلات الاجتماعية والوطنية والتقاليد الاجتماعية.

كما شغل رحمه الله منصب رئيس تحرير مجلة (اليقظة) الكويتية لفترة طويلة، وكان عضو رابطة الأدباء في الكويت، عضو جمعية الصحافيين الكويتية، وتقديراً لدور وجهود الفقيد الكبيرة في الأدب والشعر، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إطلاق اسم الأديب الراحل علي حسين السبتي (رحمه الله)، على إحدى المؤسسات الثقافية أو التعليمية بدولة الكويت»